وهكذا استقبلت المنطقة عام ١٩٧٦، وهي ممزقة. فالتوتر في العلاقات المصرية ــ الليبية كان يتصاعد. «لكن أهم التطورات في ساحة العلاقات العربية، تمثل في لعبة لبنان الدامية... وكان واضحاً أن اتفاقية الفصل الثاني للقوات قد حققت هدفها تماماً في شق الصف العربي، وخاصة في الجبهة المصرية ــ السورية... ووضح أن الولايات المتحدة واسرائيل نجحتا في استخدام الأزمة اللبنانية لكي تزيد الصراع المصري ــ السوري اشتعالاً» (الجزء الثاني، ص ١٩٥).

واعتبر عام ١٩٧٦ عام الترقب والانتظار؛ حيث كانت الولايات المتحدة منشغلة في المعركة الانتخابية. وظل الرئيس السادات «يؤكد على رفض المفاوضات المباشرة» (الجزء الثاني، ص ١٩٩). وعام الترقب هذا أعطى الفرصة والوقت للفعاليات الاقتصادية العالمية كي تهيء البيت المصري لاستقبال فترة ما بعد الانتخابات الاميركية. وقد تجلت أهداف تلك القطاعات في كافة التقارير التي أعدت عن وضع الاقتصاد المصري، وفي الوصايا التي كانت تشير بها على الحكومة المصرية. ففي تقرير المستثمرين الاميركيين الذي سمي «نظرة أجنبية إلى الاقتصاد المصري» ورد ان «الامكانيات الطويلة الأجل طيبة، والاستحواذ عليها يتوقف بشكل حاسم على أربعة عوامل أساسية:

«١ ــ استقرار سياسي متواصل داخل مصر.

«٢ ــ سلام في الشرق الأوسط. وبتحديد أكثر، غياب الحرب بين مصر وخصومها المحتملين (مثل اسرائيل) وعلاقات طيبة مستمرة مع دول الخليج...

«٣ ــ تغييرات أساسية في السياسات الاقتصادية، وتحسينات ملحوظة في الهياكل الارتكازية والمؤسسات الاقتصادية.

«٤ ــ تدفق كبير لرأس مال خارجي» (الجزء الثاني، ص ٢٣٥).

وكان التصور المصري يرتكز على الدعم العربي لحل مشكلات مصر الاقتصادية «مشروع مارشال عربي»، لذا «يبدو أن القيادة المصرية تصورت أن دور الرياض ودول الخليج في التمهيد لمرحلة التحرك السياسي مع الولايات المتحدة، والذي انعكس في اتصالات ومؤشرات جمع الشمل بين القاهرة ودمشق، يمكن أن يمتد إلى الدعم الاقتصادي لتحسين الموقف السياسي للمفاوض المصري... وكان الاقتصاد المصري في حالة اعسار شديدة خلال هذه الفترة، والجهات الأجنبية (وعلى رأسها صندوق النقد)، تستخدم هذه الحالة لانتزاع الاستسلام ولا تقبل أي مساومة» (الجزء الثاني، ص ٢٦٥).

«ومع نهاية العام، كان الحصاد: فشلا للقيادة المصرية في تحسين موقفها النسبي في إطار الحل الاميركي المرتقب. ومن الناحية الاقتصادية، كان على القيادة أيضاً أن ترضخ لصندوق النقد الذي تدعم موقفه باستمرار الإدارة الاميركية الجديدة... فعاد غنتر إلى القاهرة، لوضع لمساته الأخيرة على مشروع الميزانية المصرية» (الجزء الثاني، ص ٢٦٩).

وكان متوقعاً أن مصر باتت لقمة سائغة، لكن بداية العام ١٩٧٧ شهدت انتفاضة جماهيرية، في ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير)، مما جعل الجميع يتريثون في ما هم مقدمون عليه، ومنح الفرصة لنظام مصر كي يعيد ترتيب أوضاعه الداخلية.

«لقد أفزعت الغضبة الجماهيرية العارمة كل أصحاب ومؤيدي الخط الاميركي، وطلبت القيادة المصرية، من كل هذه الجهات، التزاماً بدعم سياسي واقتصادي مناسب. وتمثلت الاستجابات الأولى في سماح هيئة الخليج ببدء استخدام قرضها الأول (٢٥٠ مليون دولار)، وبالنسبة للصندوق، أبرق ويتيفين (رئيس مجلس المديرين) بموافقته على تراجع الحكومة عن بعض الاجراءات، وحين وصل جون غنتر للقاهرة، تضمن تقريره إلى القيسوني تأكيداً جديداً بأن الصندوق يكتفي، مؤقتاً، بالقرارت التي لم يشملها الالغاء» (الجزء الثاني، ص ٢٩٣ و٢٩٤).